

منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق - دراسة تحليلية

م.د. ستار جابر عمران*

المستخلص

يُعاني الاقتصاد العراقي الكثير من التخلف في قطاعاته الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة بسبب الحروب التي عاشها وتذبذب اسعار النفط العالمية مما أدى الى تراجع النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية واستنزاف الاحتياطيات من العملة الصعبة وارتفاع معدلات البطالة وانقطاعه عن العالم الخارجي بفعل الحصار الاقتصادي ، وقد نتج عن كل ذلك اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي ، وكان لابد للحكومة العراقية من ان تتبنى خيار الاصلاح الاقتصادي مستعينةً بالمجتمع والمؤسسات الدولية. الكلمات المفتاحية : منهجية ، الإصلاح الاقتصادي ، الاختلالات الهيكلية ، خارطة طريق ، تقييم تجربة ، دراسة تحليلية.

Methodology of economic reform in Iraq: An analytical study

Abstract

The Iraqi economy suffers from a lot of underdevelopment in its economic sectors such as industry and agriculture because of the wars and the fluctuation of world oil prices, which led to the decline of economic activity in all economic sectors and depletion of reserves of foreign currency and high unemployment rates and interruptions to the outside world by the economic blockade, has resulted from all This is structural imbalances in the Iraqi economy, and the Iraqi government had to adopt the option of economic reform with the help of society and international institutions.

Keywords: methodology, economic reform, structural imbalances, roadmap, experience assessment, analytical study.

المقدمة

تعاني اغلب الدول النامية من أداء سلبي للنشاط الاقتصادي انعكس في صورة ارتفاع معدلات التضخم , المديونية الخارجية , عجز الحساب الجاري , عجز في الموازنات العامة فضلاً عن تَدَنِّي معدل نصيب الفرد من الدخل وانخفاض الميل الحدي للادخار مقابل ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وبالتالي خلقت دافعاً قوياً لاتخاذ إجراءات إصلاحية تهدف الى إزالة التشوهات في الهيكل الاقتصادي المتمثلة بالمديونية الخارجية , ارتفاع معدلات التضخم البطالة واختلال الهياكل الإنتاجية .

لقد احتلَّ موضوع الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف الى رفع مستوى معيشة المجتمع موضع الصدارة في النقاش الدائر على الصعيدين السياسي والاقتصادي لما يُعانيه العراق من تخلف وانحيار في البنى التحتية , التي تجلّت اهم مظاهرها في ضعف الاستثمار والادخار وتدهور الإنتاجية لقطاعاته المختلفة , زادت من حدتها التطورات المحلية والإقليمية والدولية وحالة الاحتلال الذي ولّد عدم الاستقرار الأمني والسياسي وكذلك التدهور الكبير في أسعار النفط العالمية , وأصبحت الحاجة ملحة وضرورية لعملية الإصلاح الاقتصادي في العراق اكثر من ذي قبل , من اجل زيادة قدراته الإنتاجية بالاعتماد على إمكانياته الذاتية وفق استراتيجية طويلة الأمد تسعى الى إعادة بناء الاقتصاد العراقي بشكلٍ جذري تساهم فيه جميع القطاعات الاقتصادية وبالأخص القطاعات غير النفطية وفق النماذج النظرية المقترحة من قِبَل صندوق النقد والبنك الدوليين .

أهمية البحث :

ان عمليات الإصلاح الاقتصادي كمفهوم نظري تهدف الى معالجة الاختلالات الهيكلية الداخلية مثل العجز في الموازنة العامة , التضخم , البطالة وغيرها , وكذلك معالجة الاختلالات الهيكلية الخارجية مثل العجز في ميزان المدفوعات , تفاقم المديونية , تثبيت أسعار الصرف وغيرها في الاقتصاد العراقي لما يُعانيه من اختلالات هيكلية أثّرت بصورة سلبية في واقعه الاقتصادي .

مشكلة البحث :

على الرغم من امتلاك العراق للموارد الاقتصادية المتنوّعة , إلا إنّه مازال يعاني من التشوّهات الاقتصادية المتمثلة باعتماده على مورد النفط بدرجة كبيرة مما جعل اقتصاده مرهوناً بالتغيّرات التي يتعرض لها هذا المورد , مما يتطلب اصلاح هذا الخلل من خلال تعديل الهيكل الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي لكي يكون قادراً على تحقيق معدلات نمو كبيرة ومستمرة واكتسابه مرونة عالية في مواجهة الصدمات التي تتعرض لها سوق النفط العالمية .

فرضية البحث :

تتطلب عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق معالجة حالة التخلف والاختلالات الهيكلية في قطاعاته الاقتصادية المختلفة على ان يتم استغلال العوائد النفطية في دعم وتطوير القطاعات الأخرى غير النفطية لرفع نسبة اسهامها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي إيرادات الموازنة العامة للدولة وتنمية الصادرات غير النفطية .

هدف البحث :

يهدف البحث الى دراسة وتحليل خصوصية مقومات الإصلاح الاقتصادي مع واقع الاقتصاد العراقي من اجل تحسين أداء القطاع العام وإدارته وترشيح هيكليته وتحديد مجالاته وتطوير البنى المؤسسية في العراق ورفع القيود و تفعيل أداء قوى السوق .

منهجية البحث :

اعتمد البحث أسلوب الوصف التحليلي لإجراءات الإصلاح الاقتصادي في العراق بالاستناد الى مجموعة من المصادر والبيانات التي تتعلق بموضوع البحث والصادرة من جهات متعددة ذات صلة بعمليات الإصلاح الاقتصادي في العراق.

هيكلية البحث :

يتألف البحث من ثلاثة مباحث : المبحث الأول يتناول الاطار النظري للإصلاح الاقتصادي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني , وهو يتألف من ثلاث مطالب : المطلب الأول يتناول مفهوم واهداف ووسائل الإصلاح الاقتصادي اما الثاني فيتناول الاختلالات الهيكلية ومبررات الإصلاح الاقتصادي , اما الثالث فيتناول مراحل برامج الإصلاح الاقتصادي , اما المبحث الثاني فيستعرض تجربة الإصلاح الاقتصادي في العراق ويتألف من مطلبين , الأول يستعرض خصائص ومؤشرات الاقتصاد العراقي والثاني هو تقييم لتجربة الإصلاح الاقتصادي العراقي , والمبحث الثالث هو رؤية وطنية مستقبلية لتأهيل وإصلاح الاقتصاد العراقي ويتألف من ثلاثة مطالب , الأول يتناول آليات بناء برنامج فاعل للإصلاح الاقتصادي في العراق والمطلب الثاني يتناول متطلبات نجاح آليات بناء البرنامج الفاعل للإصلاح الاقتصادي في العراق , اما المطلب الثالث فهو عبارة عن خارطة طريق لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في العراق . وأخيراً يضم البحث بعض الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث مع عدد من التوصيات ثم المصادر التي اعتمد عليها الباحث في كتابة هذا البحث .

المبحث الأول

الاطار النظري للإصلاح الاقتصادي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني العراقي

المطلب الأول : مفهوم الإصلاح الاقتصادي , أهدافه و وسائله

اولاً : مفهوم الإصلاح الاقتصادي

الإصلاح الاقتصادي هو جميع الإجراءات التي تتخذها الدول في سبيل معالجة الاختلالات التي تُعاني منها مثل العجز في الموازنة العامة , انخفاض الاحتياطيات , عجز الميزان التجاري , ارتفاع نسبة البطالة , ارتفاع نسبة التضخم , ارتفاع حجم الديون الخارجية , عدم انتظام النظام الضريبي وتخلفه , انخفاض انتاج المشاريع العامة , اختلال القطاع المصرفي وقطاع التجارة وغيرها , وهذه الاختلالات لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وتفاقم المشاكل الاجتماعية في المجتمع .⁽¹⁾

وقد عرّفت الأمم المتحدة الإصلاح الاقتصادي بأنه (عمليات من أجل إحداث تغييرات جوهرية في أساليب تعبئة الموارد وإعادة توزيعها على النحو الذي يضمن متطلبات المجتمع على المدى القريب والبعيد أي هي تغييرات في السياسات الاقتصادية تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت من أجل إيجاد الحلول والمعالجات للاختلالات القصيرة الاجل التي يعاني منها البلد وتنتهي بسياسات التكيف الهيكلي من أجل معالجة الاختلالات العميقة على المدى الطويل في اقتصاد ذلك البلد .⁽²⁾

ويُعرّف الإصلاح الاقتصادي في مشروع قانون الإصلاح الاقتصادي الاتحادي العراقي بأنه إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وفقاً لمبادئ الاقتصاد الحديثة ومتطلبات التحول لاقتصاد السوق وضمان توسيع قاعدة الإنتاج من خلال اعتماد آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية والداخلية وضمان المنافسة العادلة .⁽³⁾

ثانياً : اهداف الإصلاح الاقتصادي

تسعى الحكومات من خلال عمليات الإصلاح الاقتصادي الى تحقيق الأهداف التالية :⁽⁴⁾

1- معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني الناشئة عن عوامل داخلية ومنها :

- أ- تخفيف او إزالة العجز في الموازنة العامة .
- ب- التحكم والسيطرة على معدلات التضخم عن طريق السيطرة على الأسعار .
- ج- القضاء على مشكلة البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

2- معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني الناشئة عن عوامل خارجية ومنها :

- أ- تخفيض او إزالة العجز في ميزان المدفوعات .
- ب- جدولة وإدارة الديون الخارجية للبلد .
- ج- خلق مرونة في سعر الصرف او تعويم العملة الوطنية في ظل معدلات سعر صرف ثابتة .

3- خلق مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي من أجل جذب رؤوس الأموال من الخارج إليها ورفع معدلات الادخارات المحلية وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

4- تحسين أداء القطاع العام من خلال تحديد مجالاته وترشيح هيكله وإعطاء الدور الكبير للقطاع الخاص في إدارة النشاط الاقتصادي .

5- زيادة كفاءة النظام المصرفي والاستقرار المالي .

6- القضاء على مشكلة الفقر وذلك من خلال رفع الدخل الحقيقية والنقدية للأفراد ورفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي داخل البلد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية .

ثالثاً : وسائل الإصلاح الاقتصادي

ان سياسات الإصلاح الاقتصادي المتمثلة بسياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي , تركز في الاجل القصير على إحداث قدر كبير من الإصلاحات النقدية والمالية والقليل من الإصلاحات الهيكلية , اما في الاجل المتوسط والطويل فتركز على قدر كبير من الإصلاحات الهيكلية وقليل من الإصلاحات النقدية والمالية .

وفيما يلي بعض اهم وسائل او أدوات السياسة النقدية والمالية التي تتحكم بعمليات الإصلاح الاقتصادي من اجل احداث تغييرات جوهرية وملموسة في اقتصاديات الدول المنفذة لهذه العمليات : (5)

- 1- تخفيض الانفاق العام من خلال تخفيض الدعم الحكومي وتخفيف الاختلال في ميزان المدفوعات .
- 2- السعي لزيادة الإيرادات العامة من اجل القدرة على سداد الديون الخارجية المتراكمة والعمل على اصلاح النظام الضريبي ووسائل الجباية من اجل زيادة الإيرادات العامة .
- 3- تعويم أسعار الفائدة وذلك بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية الى البلد .
- 4- العمل على إيجاد سعر صرف مناسب للعملة المحلية .
- 5- الخصخصة وهي من اهم وسائل الإصلاح الاقتصادي ففي كثير من البلدان , كانت الخصخصة هي الوسيلة الرئيسية من وسائل الإصلاح الاقتصادي .
- 6- الإصلاح المالي وهو أيضاً يعتبر من الوسائل المهمة للإصلاح الاقتصادي وهو جزء من أجزاء الإصلاح الاقتصادي وذلك من خلال التحكم بأدوات السياسة النقدية .
- 7- تحرير الأسعار وجعل قوى العرض والطلب هي التي تتحكم بالأسعار وبث روح المنافسة في جميع الأسواق.

المطلب الثاني : الاختلالات الهيكلية ومبررات الإصلاح الاقتصادي

ان مبررات الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول هي الاختلالات الهيكلية والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلدان والتي تمثل صورة من صور الاختلال في العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية .

ان استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي تختلف اعتماداً على ما إذا كانت مشاكل البلدان تعود للتطورات الداخلية او للتطورات الخارجية وإلى ما إذا كان الإصلاح المطلوب فعلاً يقوم على تقييم مؤقت او دائم لتلك المشاكل , فالاختلالات الناشئة عن عوامل مؤقتة (داخلية او خارجية) تستدعي عادةً لجوء مؤقت الى المساعدة المالية , اما اذا كانت الاختلالات (الداخلية او الخارجية) تعود لعوامل مستديمة فان إجراءات اصلاح مناسبة يجب ان تُتَّبع لإزالة هذه الاختلالات .(6)

ان حدوث اختلالات هيكلية في اقتصاد ما مؤشر مهم لوضعي السياسة الاقتصادية لإجراء تعديلات أو تصحيحات اقتصادية لمعالجة تلك الاختلالات سواء كانت تلك التعديلات على المستوى القطاعي أم على المستوى الكلي وفيما يلي اهم الاختلالات الهيكلية :

1- اختلال هيكل الموارد

تمثل الموارد الاقتصادية أساس النشاط الاقتصادي ولذلك فإن الاختلال في هيكل الموارد يمثل قصوراً في تلبية حاجات ذلك النشاط , ويتمحور اختلال هيكل الموارد بصورة رئيسة حول ثلاث فجوات هي:

أ- فجوة الموارد الداخلية (الفجوة بين الادخار والاستثمار)

تشير النظرية الاقتصادية الكلية الى ان تعادل اجمالي الادخار مع اجمالي الاستثمار يمثل أساس التوازن العام لأي اقتصاد , الا ان البلدان النامية عموماً تعاني من قصور المدخرات المحلية في تغطية الاستثمارات المحلية , حيث تتفاوت البلدان فيما بينها تبعاً لما يمتلكه كل بلد من موارد طبيعية وتباين السلوك الادخاري للأفراد في كل بلد.

ان سياسات الإصلاح الاقتصادي تحاول تحقيق التوازن بين المدخرات المحلية والاستثمارات المحلية وتشجيع المدخرات وتعويض النقص في الموارد المحلية وسد الفجوة عن طريق الاستثمار المرغوب من اجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي .

ب- فجوة الموارد الخارجية (الفجوة بين الصادرات والاستيرادات)

ان فجوة الموارد الخارجية هي انعكاس لفجوة الموارد الداخلية وهي تعبر عن مستوى التباين بين الطلب الكلي والعرض الكلي .

ان سياسة الإصلاح الاقتصادي تسعى لحل مثل هذه المشاكل من خلال معالجة العجز الذي ينشأ في الميزان التجاري وذلك من خلال تغطية الفجوة ما بين الصادرات والاستيرادات أو زيادة الصادرات عن طريق تخفيض سعر صرف العملة المحلية أو اللجوء الى الاقتراض من الخارج من اجل سد هذه الفجوة .

ويمكن تحليل فجوة الموارد الداخلية والخارجية من خلال نموذج الفجوتين , وهو نموذج تحليلي للهيكل الاقتصادي , حيث يربط بين الاختلال الداخلي في الاقتصاد القومي (فجوة الموارد الداخلية أو الفجوة بين الادخار والاستثمار المحليين) وبين الاختلال الخارجي (فجوة الموارد الخارجية أو الفجوة بين الصادرات والاستيرادات) , فعندما تظهر مشكلة عدم التوازن في فجوة الموارد الداخلية تظهر فجوة الموارد الخارجية والتي يظهر أثرها على ميزان المدفوعات.

ويمكن بيان هذا التحليل من خلال المعادلات التالية : *

$$Y + M = C + I + X \quad \dots (1)$$

*

$$\begin{aligned} y &= \text{الناتج المحلي} & X &= \text{الصادرات} & I &= \text{الاستثمارات} \\ M &= \text{الاستيرادات} & C &= \text{الاستهلاك الجاري} & S &= \text{المدخرات المحلية} \\ F &= \text{رأس المال الأجنبي} = \text{العجز} & I-S &= \text{فجوة الموارد المحلية} & M-X &= \text{الفجوة الخارجية} \\ & & & & & (\text{تدفق رأس المال الأجنبي}) \quad (\text{تدفق المدخرات المحلية}) \end{aligned}$$

تعني هذه المعادلة ان حجم السلع والخدمات خلال مدة محدودة والتي تتكون من الناتج المحلي والاستيراد على الطرف الايسر تُستخدم لأغراض الاستهلاك الجاري والاستثمار والصادرات على الطرف الأيمن .
ومن المعادلة (1) نستنتج :

$$Y = C + I + X - M \quad \dots (2)$$

ولما كان الناتج المحلي يولد دخلاً مساوياً له ويستخدم في تمويل الاستهلاك الجاري وتكوين المدخرات فإن :

$$Y = C + S \quad \dots (3)$$

ومن المعادلتين (1) و(3) نستنتج ان :

$$I = S + M - X \quad \dots (4)$$

ومن المعلوم ان زيادة الإستيرادات على الصادرات يعني عجزاً في الميزان التجاري , وأنه لابد ان يُموَّل عن طريق تدفقات رأس المال الأجنبي , أي ان :

$$X - M = F \quad \dots (5)$$

ويمكن إعادة كتابة المعادلة (4) على النحو التالي :

$$I - S = M - X = F \quad \dots (6)$$

المعادلة الأخيرة (6) تعني ان الاستثمارات التي تعود الى الاقتصاد الوطني خلال مدة زمنية محدّدة , اذا كانت تزيد على المدخرات المحلية لابد ان يتم عن طريق احداث فائض في الاستيراد يُموَّل عن طريق تدفق رأس المال الأجنبي الى الاقتصاد الوطني خلال المدة نفسها , وان حدثت زيادة في الاستيرادات على الصادرات فإن ذلك يعني عجزاً (سالباً) يظهر في جانب ميزان المدفوعات والذي لابد ان تتم موازنته عن طريق التمويل الخارجي او أحياناً عن طريق التمويل الداخلي ولهذا لابد ان تتساوى فجوة الموارد الداخلية مع فجوة الموارد الخارجية , وهذا غير ممكن لأسباب تتعلق بالاختلالات الهيكلية التي تتميز بها اغلب الدول النامية منها والمتقدمة على حدٍ سواء.⁽⁷⁾

ج- فجوة الموازنة العامة (الفجوة بين الإيرادات والنفقات)

ان توسّع دور الدولة وقيامها بوظائف جديدة وارتباط الموازنة العامة بالاقتصاد العام واتباع آلية التخطيط المركزي في العديد من الدول النامية أدى الى زيادة النفقات العامة , وفي نفس الوقت لم تشهد الإيرادات العامة تطوراً كبيراً مقارنةً بحجم النفقات العامة ومن ثمّ اتساع فجوة الموازنة العامة .

ان كثيراً من اقتصاديات الدول النامية تعاني من اختلال التوازن المالي بسبب التوسّع في النفقات التشغيلية وارتفاع النفقات العسكرية في ظل أساليب انتاج متخلفة ومحدودية الطاقة الإنتاجية ، لهذا السبب فإن مشكلة العجز في الموازنة العامة تُعد من وجهة نظر صندوق النقد الدولي العامل الأساس في حصول الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات الدول النامية .

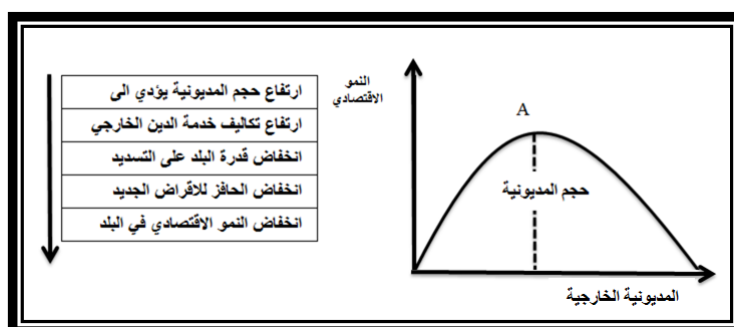
2- اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

تختلف الأنشطة الاقتصادية في تشكيل الناتج النهائي واسهامها في النمو كما تختلف في المتطلبات التي تحتاجها عوامل الإنتاج , ونتيجةً للتباين في الاسهامات النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي (لاختلاف مرونة نموها القطاعي) فإن هذا يعني ان القطاعات الاقتصادية في البلد الواحد لا تنمو بمعدل واحد.

3- المظاهر الأخرى للاختلالات الهيكلية :

أ- المديونية الخارجية

ان لتزايد حجم المديونية اثرًا سلبيًا في النمو الاقتصادي وذلك من خلال علاقة مقدار المديونية الخارجية التي يتحمّل اعبائها الاقتصادية والتي تنعكس بالضرورة بزيادة التكاليف لتغطية خدمة الدين الخارجي , اذ يجعل الاقتصاد في حلقة مفرغة تؤدي الى اضعاف قدرة البلد على التسديد وهو ما يخفّض من الحافز لدى المؤسسات الدولية او الالاسيما لتقديم قروض جديدة لهذا البلد وهذا ينعكس في اغلب الأحيان على التراجع في معدلات النمو الاقتصادي في ظل عجز الاستثمارات المحلية عن توفير احتياجات الاقتصاد من رأس المال , وكما هو موضح بالشكل (1)



شكل (1)

العلاقة بين المديونية الخارجية والنمو الاقتصادي (منحنى لافر)
المصدر: من عمل الباحث.

ونلاحظ من خلال الشكل (1) ان هنالك أثراً إيجابياً لحجم المديونية في النمو الاقتصادي للبلد الى ان تصل هذه الديون الى مقدار معين عند النقطة A وبعدها يؤدي حجم المديونية الخارجية الى زيادة احتمالات تعرض البلد الى حالة عجز في تسديد الديون التي تراكمت عليه.

ان برامج الإصلاح الاقتصادي اهتمت كثيراً بموضوع المديونية الخارجية وإعادة جدولتها واتخذت الكثير من الإجراءات التي من شأنها القضاء على الاختلالات الهيكلية الموجودة في البلد المعني من خلال تسوية العجز في موازين المدفوعات وتسوية العجز في الموازنة العامة وإيجاد الوسائل الملائمة لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والقيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية مثل تحفيز القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتقليل الدعم الحكومي وترشيق دور الدولة في الحياة الاقتصادية وذلك من اجل معالجة مشكلة المديونية الخارجية وإعادة جدولتها.

ب- التضخم

يعد التضخم من اهم العقبات التي تقف امام التنمية الاقتصادية في أي بلد , فهي تؤدي الى اضعاف النشاط الاستثماري وبالتالي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي .

ان برامج الإصلاح الاقتصادي توصي بالحد من المعدلات العالية للتضخم وذلك من خلال تفعيل السياستين المالية (من خلال خفض الانفاق العام وزيادة حصيلة الإيرادات الضريبية) والنقدية (من خلال رفع الاحتياطي القانوني وأسعار الفائدة وكذلك تخفيض قيمة العملة من اجل تحسين القدرة التنافسية) . (8)

ج- البطالة

توصي برامج الإصلاح الاقتصادي بإقامة المشاريع الإنتاجية والخدمية من خلال الاستثمارات العامة وتشجيع الاستثمارات الالاسيماوزيادة الإنتاج , وهنالك توجه نحو تشجيع والتوسع في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من اجل التصدي لنسبة البطالة المرتفعة خصوصاً بين الشباب والذي يؤدي الى حدوث كساد وركود اقتصادي.

د- الفقر

تستهدف برامج الإصلاح الاقتصادي حماية الفقراء في المدى القصير من خلال ما يطلق عليه شبكات الحماية الاجتماعية وتقديم القروض للشرائح الأكثر حاجة من السكان وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية .

المطلب الثالث : مراحل برامج الإصلاح الاقتصادي

ان سياسات الإصلاح الاقتصادي تركّز في الاجل القصير على احداث قدر كبير من الإصلاحات النقدية والتقليل من الإصلاحات الهيكلية , وفي الاجل المتوسط والطويل تركّز على قدر كبير من الإصلاحات الهيكلية وقليل من الإصلاحات النقدية والمالية , وهذا ما انعكس على مراحل برامج الإصلاح الاقتصادي التالية :

1- مرحلة تحرير الاقتصاد الوطني

تتضمن هذه المرحلة تخلي الدولة عن نظام التخطيط والإدارة المركزية وتحرير أسعار المواد والسلع النهائية ورفع الدعم السعري وبالتالي تخفيف العبء عن الميزانية العامة للدولة , كما تشمل هذه المرحلة تحرير التجارة الخارجية وتعديل التعريفات الكمركية او إلغائها أحياناً , وبذلك تبدأ أفق توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وحرية دخوله في مجالات الإنتاج والتجارة والخدمات وايضاً يتم دعم تنافسية الصناعة الوطنية وتقوية السوق .⁽⁹⁾

2- مرحلة التثبيت الاقتصادي

تهدف هذه المرحلة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال برامج قصيرة الاجل تمتد من (12-18) شهراً من اجل المساهمة في معالجة الاختلالات الطارئة التي تحدث في الاقتصاد الوطني مثل العجز في الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري وتدهور قيمة العملة الوطنية , أي ان برامج التثبيت الاقتصادي تهتم بجانب الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري)⁽¹⁰⁾ , وتستهدف تحقيق ما يأتي :

أ- كبح جماح التضخم.

ب- تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة الى المستوى الذي يتفق والقضاء على الضغوط التضخمية ووضع حدود للتوسع النقدي.

ج- توحيد وتحرير سعر الصرف.

د- رفع أسعار الفائدة النقدية الى المستويات التي تجعلها ذات قيمة حقيقية إيجابية.

هـ - تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.⁽¹¹⁾

وتؤدي المحصلة النهائية لسياسة التثبيت الاقتصادي الى خفض عجز الميزانية العامة وتراجع معدلات الانفاق الاستثماري في اطار تحرير أسعار الفائدة وارتفاعها مقارنةً بمستوياتها الاسمية , فضلاً عن زيادة الضرائب غير المباشرة , وكذلك فإن هذه المتغيرات لها انعكاسات سلبية على صعيد النقد ومستوى المعيشة لأفراد المجتمع فتخفيض الانفاق الاستثماري يؤدي الى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في حين يؤدي تحرير الأسعار الى ارتفاع أسعار السلع المحلية من جراء رفع الدعم عن الموارد او السلع النهائية .⁽¹²⁾

3- مرحلة التكيف (التصحيح) الهيكلي :

هذه المرحلة تُنفَّذ في الاجل الطويل من خلال اصلاح الأنظمة والقوانين المتعلقة بأطر السياسة الاقتصادية العامة , وهي تمثل إصلاحات تنظيمية ومؤسسية تعالج المعوقات التي تعترض سياساتي التثبيت والتحرير الاقتصادي .

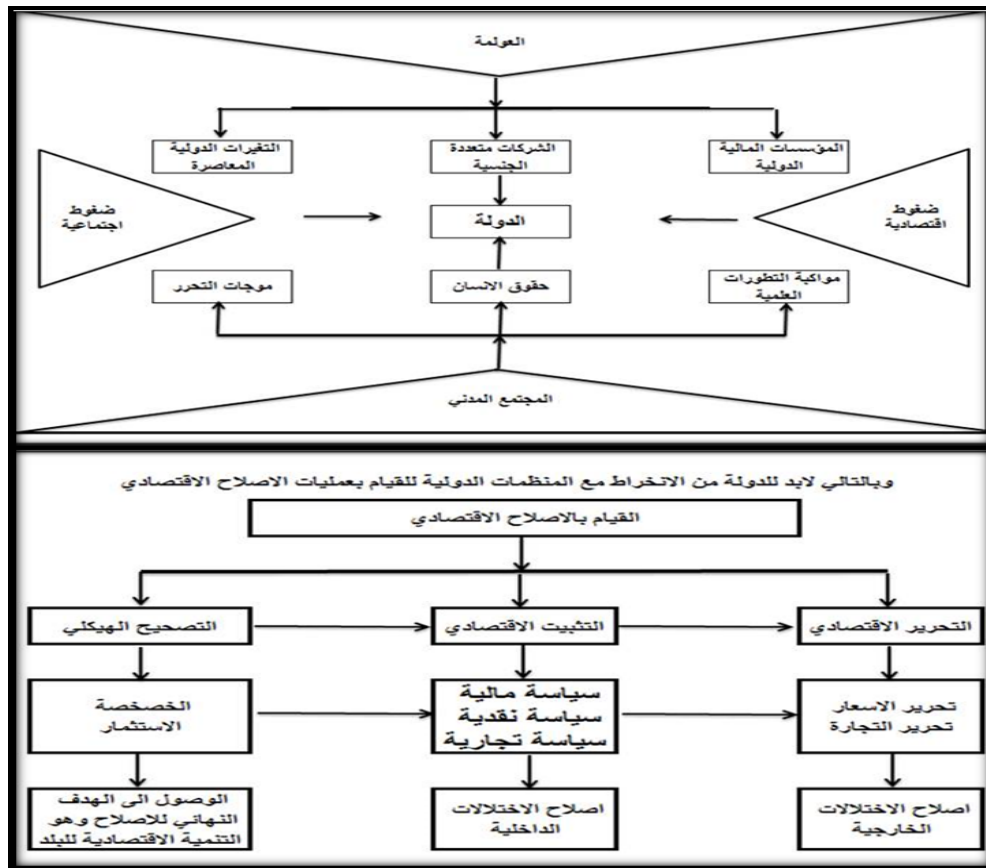
ان مرحلة التكيف الهيكلي تهدف الى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وعلى المدى المتوسط والطويل الأجل وذلك من خلال تقليل دور الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا يعني التوسّع في برامج الخصخصة لتشمل معظم المشاريع الحكومية فضلاً عن جعل معايير السوق وآلياته الأساس في تخصيص الموارد الاقتصادية مما سيتطلب انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها مما يسرّع من معدلات النمو بين القطاعات الإنتاجية .

وتمثل مرحلة التكيف (التصحيح) الهيكلي المرحلة النهائية من مراحل الإصلاح الاقتصادي والتي تشمل إجراءات تتوخى اطلاق عمليات النمو المطّرد على المدى الطويل من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد باتجاه سياسات معينة كالصدمات الخارجية او التغييرات الكبيرة في معدلات التبادل التجاري او صدمات داخلية كتغير النظام السياسي وان برامج التصحيح (التكيف) الهيكلي تتم في جانب العرض الكلي وتستهدف تحقيق الإصلاحات التالية:⁽¹³⁾

1- خصخصة القطاع العام وتحويله الى قطاع خاص .

2- تشجيع الاستثمار الأجنبي لانه المحرك الساند للنشاط الاقتصادي .

3- تشجيع النمو الاقتصادي والوصول الى الهدف الاساس من عمليات الإصلاح الاقتصادي وهو الوصول الى التنمية الاقتصادية للبلد وتحقيق الرفاهية للأفراد .ويمكننا بيان أسباب الولوج في عمليات الإصلاح الاقتصادي للبلدان والمبررات التي تقف وراء هذا الإصلاح وكذلك مراحل الإصلاح الاقتصادي من خلال الشكل التالي :



شكل (2)

آليات العولمة وعلاقتها بعمليات الاصلاح الاقتصادي

المصدر:

باسل البستاني ، العولمة تجليات ظاهرة أم افرازات نظام ، مجلة بحوث إقتصادية عربية العدد 36 ، 2006 ، ص147.

المبحث الثاني

تجربة الإصلاح الاقتصادي في العراق

المطلب الأول : خصائص ومؤشرات الاقتصاد العراقي

1- اختلال الهيكل الاقتصادي

حيث يظهر ذلك واضحاً من خلال سيطرة القطاع النفطي على مجمل القطاعات السلعية الأخرى سواء من ناحية عوائده أو من ناحية قوة العمل في هذا القطاع , وهو المصدر الاساسي لتمويل برامج التنمية والانفاق الاستثماري الحكومي كما يُعدّ الممول الرئيس للميزانية العامة للدولة , في حين لا تشكل القطاعات الأخرى الا نسبة قليلة في الناتج المحلي الإجمالي مما يعكس مدى الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي .

وعند النظر الى بيانات الإيرادات النفطية ونسبة مساهمتها في الإيرادات العامة تتضح هشاشة الاقتصاد العراقي واعتماده شبه الكامل على قطاع النفط , إذ ازدادت الإيرادات النفطية من 15728 مليار دينار عام 2003 الى 97072 مليار دينار عام 2014 وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة نحو 98.8% عام 2004 , اما اقل نسبة مساهمة فهي 78.4% عام 2009 (بسبب الازمة المالية العالمية والتي أدت الى انخفاض أسعار النفط) حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج السلعية غير النفطية في إيرادات الموازنة العامة الى 21.6% وهي اعلى نسبة , اما اقل نسبة فكانت عام 2004 حيث بلغت 1.6% .

ان هذه البيانات تدل على ضعف مساهمة الإيرادات غير النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة وهي نسبة منخفضة عند مقارنتها مع بقية الدول , وهذا الاختلال هو دليل تخلف الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد العراقي (14) .

2- اختلال بنية الإنتاج

ما زال القطاع النفطي هو المهيمن على الناتج المحلي الإجمالي , حيث ازدادت نسبته من 47% عام 2010 الى 55% عام 2015 كنتيجة لتعثر السياسة الاقتصادية المطلوبة لتنويع الاقتصاد , بينما انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية في توليد الناتج المحلي الإجمالي من 41% و 2% عام 2010 الى 2.1% و 0.8% عام 2015 على التوالي.

وتعتبر الأهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة لقياس درجة التنويع الاقتصادي , فارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي (قلّة مساهمة القطاعات الأخرى) وانخفاضها يدل على ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي (ارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى) , أي ان العلاقة عكسية بين درجة التنويع الاقتصادي والأهمية النسبية لأحد القطاعات (النفط) في الناتج المحلي الإجمالي , عند تطبيق تلك العلاقة على الاقتصاد العراقي نلاحظ من بيانات الجدول (1) ان الناتج المحلي الإجمالي بدء بالزيادة بعد عام 2003 (وهو عام احتلال العراق) نتيجة لارتفاع القيمة المضافة لقطاع النفط بسبب زيادة حجم الإنتاج النفطي.

ان الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي أدت الى ضعف التنسيق والتشاك بين قطاعاته الاقتصادية المختلفة , أي ضالة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.(15)

جدول (1)

نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2005-2014 (مليار دولار)

السنوات	GDP	ناتج القطاع النفطي	مساهمة النفط في GDP % *
2005	41841	26273	62%
2010	135489	63240	47%
2011	185750	98708	53%

2012	215838	110661	51%
2013	232410	107610	46%
2014	219739	102134	46%

المصدر : البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي , اعداد مختلفة .

* من استخراج الباحث

3- اختلال هيكل الموازنة العامة

يتم اعتماد الموازنة العامة في الدول المتقدمة لمعالجة مشاكل الدورات الاقتصادية , أما في الدول النامية فهي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعاشي , وهذه المهمة تستدعي نمو الإيرادات والنفقات العامة , ولكن نمو الانفاق بمعدلات اسرع من الإيرادات أدت الى بروز ظاهرة العجز في الموازنة , أما في العراق فأن الامر يختلف تماماً عما هو موجود في الدول المتقدمة والدول النامية , فالعراق يعاني من نقيضين هما زيادة في حجم الفائض المالي وتدهور سريع في معدلات النمو الاقتصادي وفي مستوى المعيشة والسبب في ذلك هو هيمنة القطاع النفطي على القطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والمورد الرئيس للإيرادات العامة , مما أدى الى تدهور قطاعات الإنتاج السلعية .

ان تقليل الانفاق العام وترشيد بنوده ومعالجة جوانب الهدر مدعوماً بزيادة حجم الضرائب يساهم في انعاش الموازنة وإصلاح أوضاعها مع تبني سياسات إلغاء الدعم الحكومي .

ويغلب على الموازنة العامة للدولة ارتفاع العجز الناتج عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة ويعود السبب في ذلك على الاعتماد على عوائد النفط وعدم تنوع مصادر الإيرادات العامة الأخرى كالضريبة وتفعيل دور القطاعات الاقتصادية الأخرى للمساهمة في زيادة الإيرادات العامة الاتحادية وتلافي العجز الحاصل فيها والذي يعكس طبيعة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

جدول (2) الإيرادات والنفقات والعجز في الموازنات الاتحادية

للسنوات المالية 2014-2018 (ترليون دينار عراقي)

السنة	الإيرادات	النفقات	العجز	%
2014	139	163	23	16
2015	94	119	25	26
2016	84	113	29	34
2017	79	100	21	26
2018	85	108	23	26

المصدر : وزارة المالية , قانون الموازنة الاتحادية للسنوات المالية 2014-2018 .

4- اختلال هيكل التجارة الخارجية

تتطلب عملية التنويع الاقتصادي تنويع هيكل التجارة الخارجية والتي تلعب دوراً مهماً في خلق التوازن بين العرض والطلب وسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك في الداخل.⁽¹⁶⁾

ويمتاز العراق بجمود هياكله الاقتصادية وتخلف بنيانها مما يجعلها غير مرنة على مواكبة الظروف المتغيرة التي قد تتمثل بتحوّل الطلب عن السلع التي ينتجها العراق فتكون النتيجة هو العجز عن تصريف هذه السلع وبالتالي ظهور العجز في الميزان التجاري.⁽¹⁷⁾، ويتميّز الميزان التجاري العراقي بتذبذب بياناته، فهو تارة في حالة فائض بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً وزيادة صادرات العراق منه وفي تارة أخرى في حالة عجز بسبب انخفاض الأسعار عالمياً فضلاً عن فوضى الاستيراد التي اغرقت السوق المحلية بالسلع الأجنبية، ان هذه الحالة تدل على شدة أحادية الاقتصاد العراقي المعتمد بصورة شبيهة كاملة على القطاع النفطي المرهونة عوائده بالأسواق الخارجية من حيث حجم الطلب والاسعار .

ان تنامي الاختلال في الميزان التجاري واضحاً بدلالة ارتفاع نسبة الصادرات النفطية الى 99% من اجمالي الصادرات العراقية، مع تنوع صارخ في هيكل الاستيرادات حيث بلغت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي 50.25% في عام 2015.⁽¹⁸⁾

5- تردّي مناخ الاستثمار بدلالة بعض المؤشرات الدولية كمؤشر سهولة الاعمال الذي كان فيه ترتيب العراق 165 من مجموع 190 دولة لعام 2016، في حين اظهر المؤشر العام لجاذبية الاستثمار بأن العراق كان من دول الأداء الضعيف، والذي بلغ 27.3 درجة من اصل 100 درجة عام 2016.⁽¹⁹⁾

ان عدم توفر البيئة المناسبة للاستثمار أدى الى شحّة مصادر الاستثمار المحلي والاجنبي وهروب رؤوس الأموال المحلية الى الخارج .

6- انهيار البنى التحتية للاقتصاد.

7- تفشّي الفساد المالي والإداري

تشير بيانات منظمة الشفافية الدولية الى ان العراق ومنذ سنوات يحتل مراكز متأخرة جداً في ترتيب الدول، على سبيل المثال عام 2013 احتل المركز 171 من مجموع 177 دولة، عام 2014 : 161/ 168، عام 2015 : 174/170، عام 2016 : 176/166، حسب مؤشر الفساد السنوي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية .

8- النمو المتسارع لمعدلات البطالة

تفاقمت مشكلة البطالة بعد عام 2003 بسبب تسريح الجيش وقوى الامن الداخلي وحل عدد من الوزارات وتسريح العاملين في شركات التصنيع العسكري فضلاً عن توقف الإنتاج سواء في القطاع الخاص بسبب عدم قدرته على منافسة السلع المستوردة او في القطاع العام بسبب توقف الكثير من المشاريع لانخفاض أسعار النفط وبالتالي

انخفاض إيرادات الدولة ثم بسبب احتلال المنظمات الإرهابية (داعش) لعدد من المحافظات مما كان الأثر الكبير في ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق خلال السنوات 2014-2018 حيث تجاوزت نسبة 25%.(20) *

المطلب الثاني : تقييم تجربة الإصلاح الاقتصادي في العراق

ان الإصلاحات الاقتصادية في العراق قبل 2003 كانت إصلاحات جزئية ولم تخضع لبرنامج شامل محدد يعتمد على حزمة من سياسات الإصلاح الاقتصادي , مما يُثبت إنها كانت من منطلق إدارة الازمة , عاكسةً فكرياً وسيطياً ما بين التخطيط المركزي واقتصاد السوق , وقد يكون السبب وراء ذلك هو الشعور دوماً بالأمان على أساس ان إيرادات النفط سيكون بمقدورها تحسين ومعالجة كافة اختلالات الاقتصاد وتسوية الديون الخارجية .

ان الإصلاحات التي تمت كانت إصلاحات شكلية تهدف الى تعظيم الإيرادات وضغط النفقات ولم تؤدي الى معالجة المشاكل المستعصية التي يعاني منها الاقتصاد ولم تحقق أية زيادة بمستوى النمو الاقتصادي , علماً انها كانت تعتمد على قرارات تتخذها الحكومة من دون تدخل من صندوق النقد والبنك الدوليين ولم تساهم برفع مستوى الدخل الفردي او زيادة الرفاهية الاجتماعية .

وعلى الرغم من مرور 15 عاماً على تغيير النظام السياسي في العراق ما زال سوء التخطيط وسوء إدارة الموارد المالية واستمرار نفاذ القوانين التي تقوم بتنظيم العملية الاقتصادية في جميع قطاعات الاقتصاد مما أدى ويؤدي الى استمرار اعتماد العراق على موارده النفطية بنسبة 95% وازداد عدد موظفي الدولة الى نحو 6 مليون موظف (قبل عام 2003 كان 800000 فقط) (21) ، وفي نفس الوقت تؤكد الدراسات ان إنتاجية الموظف لا تزيد عن 10-20 دقيقة / يوم بينما رواتب الموظفين تصل الى 50-60% من الموازنة الكلية للعراق.(22)

اما في الوقت الحاضر وعلى الرغم من مرور 5 أعوام على البرنامج الإصلاحي للحكومة (قانون الإصلاح الاقتصادي الاتحادي سنة 2013) فأنا نلاحظ ان الاقتصاد العراقي مازال يعاني من الظواهر التالية :

1- عجز مستمر في الموازنات العامة للدولة كما سبق توضيحه من خلال بيانات جدول (2).

2- اضطراب الحكومة للاقتراض من صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمات مالية دولية أخرى. وتقدر المصادر ان مجموع الديون المستحقة وصل لنحو 119 مليار دولار في عام 2017 , 67% منها وتعادل 80 مليار دولار ديون خارجية.(23)

وبين تقرير لصندوق النقد الدولي نُشِرَ عبر موقعه تحت عنوان (العراق : مؤشرات اقتصادية ومالية من العام 2013 حتى العام 2022) , ان مديونية العراق تتزايد وستبلغ 132 مليار و400 مليون دولار في نهاية عام 2018.(24)

3- فشل الحكومة في تعظيم الإيرادات غير النفطية.

فما زال النفط يشكل 95% من الإيرادات السنوية في الموازنة العامة و 60% من الناتج المحلي الإجمالي . (25)

4- سوء إدارة المال العام والفساد الإداري والمالي وتهميش الكوادر الوطنية (التكنوقراط) عن ادارة المؤسسات الاقتصادية الفاعلة .

المبحث الثالث

رؤية وطنية مستقبلية لتأهيل وإصلاح الاقتصاد العراقي

المطلب الأول : آليات بناء برنامج فاعل للإصلاح الاقتصادي

ان تقييم تجربة الإصلاح الاقتصادي في العراق يقودنا الى ان نختار ما هو متميز في تطبيق الآليات المطلوبة لبناء برنامج ناجح للإصلاح الاقتصادي من خلال تبني سياسة اقتصادية فاعلة لمعالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي , إذ تستطيع الدولة ان تختار ما يناسبها من برامج الإصلاح سواء كانت هذه البرامج موجهة من المؤسسات الاقتصادية الدولية أو من خلال تبني برنامج اصلاح اقتصادي مستقل , فإذا كانت الدولة تسعى الى تطبيق وصفة الصندوق والبنك الدوليين , فلا بد لها من إتخاذ الإجراءات الكفيلة لإنجاح عملية الإصلاح الاقتصادي التي أقرتها لجنة التخطيط الإنمائي في الأمم المتحدة عام 1997 في دورتها 31 المتمثلة بما يأتي:⁽²⁶⁾

1- اعتماد سياسة انكماشية لإعادة التوازن للاقتصاد , قوامها الإصلاح الضريبي وترشيد الانفاق العام بما فيها الغاء الدعم الاستهلاكي.

2- إزالة القيود وفسح المجال لقوى السوق وقانون العرض والطلب ولدور القطاع الخاص في شتى المجالات الإنتاجية والخدمية والتجارية.

3- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والبيع المباشر لمؤسسات القطاع العام.

4- تشجيع الاستثمار الأجنبي.

بيد ان نجاح هذه الوصفة كان متفاوتاً من بلد لآخر , اذ تمّ تحقيق بعض النشبت الاقتصادية والتعديل الهيكلي في عدد من البلدان النامية , بينما فشلت في بلدان أخرى.

إن وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين قد بيّنت ان سياسات احتواء التضخم والعجز المالي وفتح الأسواق للمنافسة الخارجية , قد تصلح لتحسين التوازن في الاقتصاد , ولكنها ليست كافية لتحقيق النمو والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي , لذا ينبغي على صناع القرار السياسي والاقتصادي في العراق تقديم أولويات للنهوض بالاقتصاد العراقي ورفع معدلات النمو وتلبية حاجات المواطن من خلال ما يأتي:⁽²⁷⁾

1- إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ودعم عملية الإصلاح الاقتصادي من خلال جهاز اداري تكنوقراطي تنحصر مهمته في إيجاد آليات للبت في القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة وصولاً الى رفع مستوى معيشة المواطن .

2- على الدولة ان تقوم بدور المنظم للعمليات والأنشطة الاقتصادية عبر تبنيها سياسة فاعلة لتحقيق معدلات نمو مخطط لها في اطار الاقتصاد الكلي وتحقيق التوازنات بين العرض والطلب والتشغيل والاستثمار .

3- على الدولة تطبيق سياسة اقتصادية هادئة معتمدة على قدرتها في استيعاب نظام اقتصاد السوق وكيفية التواءم والتكيف مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبدء بعملية الخصخصة بشكل مدروس لأنشطة وقطاعات الاقتصاد الوطني .

4- ان التخطيط لوضع سياسة اقتصادية شاملة يتطلب عدم القفز على المراحل , والتحول الاقتصادي للإصلاح الاقتصادي , والانتقال الى اقتصاد السوق يتطلب استحقاقات المدة الانتقالية , وهذا لا يتم إلا عبر حزمة استراتيجيات اقتصادية شاملة تنفذ على مُدد زمنية معقولة , كأن تكون المرحلة الزمنية الأولى لمدة ثلاث سنوات تتحقق فيها معدلات نمو اقتصادي لا تقل عن 12% ويتم في هذه المرحلة تأهيل مشاريع الدولة المتوقفة او الفاشلة تمهيداً لخصخصة بعضها وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة واستحقاقات التنمية المستدامة , اما المرحلة الثانية فتكون على المدى المتوسط , اذ تتحقق فيها معدلات نمو اقتصادية لا تقل عن 8% وفي هذه المرحلة يتم أيضاً تقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية مقابل تصاعد دور القطاع الخاص , اما في المرحلة الثالثة فتكون على المدى البعيد , اذ تتحقق فيها معدلات نمو اقتصادية لا تقل عن 6% , وهنا يقتصر دور الدولة على تنمية وتطوير المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي والامن والدفاعي , والى ذلك نجد ان السياسة الاقتصادية الهادفة الى تحقيق الإصلاح الاقتصادي لا بد ان تؤكد على حماية المال العام من الهدر الناجم عن استمرار تراكم الخسائر لمؤسسات ومشاريع تابعة لملكية الدولة , ورفع من الكفاءة الاقتصادية وتوسيع دائرة الملكية الولا سيم بهدف زيادة الإنتاج والقدرة التصديرية .

كما ان الاستثمارات الأجنبية قادرة على لعب دورها في عملية التصحيح الاقتصادي ولا سيما اذا كانت موجهة لخدمة التكنولوجيا الحديثة التي من شأنها المساهمة في زيادة اجمالي الناتج الوطني والقدرة على امتصاص اليد العاملة وتأهيلها فنياً .

ان نجاح عملية الإصلاح الاقتصادي تأتي من خلال تبني سياسة اقتصادية فاعلة تصب في خدمة المواطن وتدعم توجهات السلطة السياسية وصولاً لتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع الحيف عن المجتمع العراقي الذي عانى لعقود طويلة من حالة عدم الاستقرار بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وصولاً الى تحقيق مستوى معقول من الرفاهية الاجتماعية .

المطلب الثاني : متطلبات نجاح آليات بناء برنامج فاعل للإصلاح الاقتصادي

ان تشجيع العملية الإنتاجية في قطاعات الزراعة والصناعة والإسكان ودعم وتحفيز القطاع الخاص وتشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة (مبادرة البنك المركزي) بهدف تحقيق خطة الحكومة لإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي والانتقال به من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد الإنتاجي وإعطاء دور أساسي للقطاع الخاص في تحقيق ذلك وفقاً لما ورد في استراتيجية تطوير القطاع الخاص للسنوات (2014-2030) بمراحلها الثلاثة والتي تستهدف زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الى 60% بحلول عام 2030 (وكانت 35% عام 2017) , وصول نسبة تكوين رأس المال الثابت لدى القطاع الخاص الى 50% من الإجمالي الوطني , تخفيض

معدل البطالة الى 4% او اقل (28) , يتطلب قيام الحكومة بتحديد الاليات والإجراءات المطلوب القيام بها من جانبها من حيث تخصيص المبالغ اللازمة لتنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادي والتي تتضمن ما يأتي :

1- تخصيص مبالغ مالية من القروض والمنح التي تحصل عليها الحكومة لتمويل القطاعات الصناعية والزراعية والإسكان وفقاً للآليات والإجراءات التي اعتمدتها الحكومة بالمشاركة مع ممثلي القطاع الخاص على ان تكون خاضعة للمراقبة والمتابعة والتدقيق والتقييم بالاعتماد على شركات تدقيق دولية من اجل القضاء على الفساد المالي والإداري المستشري .

2- من اجل التحوّل الى الاقتصاد الإنتاجي وتقليص البطالة بين الشباب وتحويلهم الى منتجين في القطاع الزراعي , يتطلب ذلك جرد الأراضي الصالحة للزراعة وتأمين مستلزمات استغلالها والتعاقد مع خريجي الكليات والمعاهد الزراعية او مع القطاع الخاص لاستثمارها وتسويق الإنتاج الزراعي.

3- تأسيس مصرف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمساهمة من الدولة ومن القطاع الخاص ممثلاً بالمصارف والاسيماويتولى المصرف الجديد تحديد الضوابط والتعليمات لمنح القروض لأصحاب المشاريع . ان ذلك يؤدي الى دعم وتحفيز القطاع الخاص ومساهمته في تنويع الإيرادات وتقليل العجز في الموازنة فضلاً عن انه يخفّض نسبة البطالة بين الخريجين والباحثين عن العمل .

4- تشكيل هيئة استيرادية عليا لإعداد المنهاج الاستيرادي للدولة حسب اولويات توفر التخصيصات وتتولى إعداد منهاج الاستيراد للدولة وتتابع تنفيذه لكل وزارة وإيقاف استيراد المواد شبه الضرورية والمواد الاستهلاكية والترفيهية ودعم الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي وتطبيق شعار (الاستيراد مكمل للإنتاج المحلي وليس منافساً له) .

5- هيكلة القطاعات الإنتاجية في الزراعة والصناعة والتشييد والكهرباء والسياحة والخدمات , وهذا يعني البدء بهيكلة الوزارات وتحويلها الى مؤسسات إنتاجية بالمشاركة مع القطاع الخاص وتسيير اغلبها بالتمويل الذاتي وتحويلها الى شركات يُديرها القطاع الخاص مشاركة مع القطاع العام في المرحلة الأولى والثانية من استراتيجية تطوير القطاع الخاص على ان يكون دور الحكومة هو الرقابة والمتابعة والتقييم الى ان يتمكن القطاع الخاص من قيادة السوق في عام 2030 في نهاية المرحلة الثالثة.(29)

6- هيكلة القطاع المصرفي الحكومي وفق البرنامج المتفق عليه مع البنك الدولي وإعادة هيكلة القطاع المصرفي الخاص بما يتناسب مع الحاجة الفعلية للاقتصاد العراقي للتمويل .

ان إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي خطوة رئيسية مهمة لمواجهة فشل الخطط والتخطيط وضعف الاستراتيجيات المعلنة والتخبط في إدارة شؤون الاقتصاد وقطاعاته المختلفة والذي أدى الى تراجع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي .

المطلب الثالث : خارطة طريق لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في العراق

ان الدور والعلاقة المتوازنة بين القطاع العام والقطاع الخاص ضرورية في تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي , فالغاية من الإصلاح ليس في انهاء قوة الدولة وانما في تغيير طبيعة وخصائص وظائفها , وفي هذا الاطار يمكن تحديد ثلاثة فروض لدور الدولة في الحياة الاقتصادية:⁽³⁰⁾

أ- الإقرار بسيطرة الدولة الكاملة على جميع مفاصل الاقتصاد , وهذا اثبت عدم نجاحه (تجربة التخطيط المركزي الشمولي في الاتحاد السوفيتي سابقاً) .

ب- انهاء دور الدولة , وهذا فيه مخاطر كبيرة بسبب تقاطع فلسفة الحكم السياسية والاقتصادية مع سلوك القطاع الخاص المتمثل بدافع الربح والاحتكار .

جـ - الدور المتوازن للدولة (تقليص الوظائف والادوار) من خلال انتهاج سياسات اقتصادية كلية تشجع المنافسة وبناء خدمات وتشجيع قيام طبقة تكنولوجية وطنية تتحمل المسؤولية للقيام بالنمو والتنمية ولاسيما في قطاع التصنيع والعمل على تشجيع عودة رؤوس الأموال الوطنية من الخارج .

وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من التجارب الاقتصادية في اليابان من خلال تقديم القروض للمشاريع الكبيرة التي تمّ خصصتها على مدى عشر سنوات (1990-2000) وبمن دون فوائد , او عبر آلية السوق الاشتراكية في الصين من خلال تهذيب سلوك القطاع الخاص ومنعه من الاحتكار ودعمه بالاستثمارات المطلوبة واخضاعه لتوجيه وتخطيط الدولة أو تعزيز شركات القطاع المختلط كما في كوريا الجنوبية.

أولاً : خصخصة القطاع العام

ان خصخصة القطاع العام تسعى لتحقيق عدد من الأهداف من أهمها:⁽³¹⁾

- 1- تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق والمنافسة .
- 2- تخفيف الأعباء المالية التي تسببها شركات القطاع العام الخاسرة , ومن ثم تتمكن الدولة من توفير الموارد المالية لتمويل أنشطة أخرى .
- 3- توسيع حجم القطاع الخاص والاعتماد عليه بشكل اكبر في عملية النمو والتنمية.
- 4- توسيع الأسواق المالية المحلية .

ان الخصخصة تُسهّل دخول الاستثمارات الأجنبية الى الاقتصاد العراقي وخصوصاً الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الأطر القانونية التي تنظّمها الدولة بما يتناسب مع برنامج الإصلاح الاقتصادي من اجل تطوير البنية التحتية ويُشجّع النشاط التجاري ويوفر فرص العمل ويزيد من رأس المال ويؤدي الى ادخال تكنولوجيا جديدة وحديثة فضلاً عن تعزيز انتقال المعرفة والمهارات في وقت أصبحت واردات العراق النفطية لا تكفي لإعادة اعمار المشاريع

والبنى التحتية التي دمرتها الحروب واعمار المدن التي دمرتها التنظيمات الإرهابية وسداد الديون المتركمة وفوائدها .

ان اهم القطاعات التي يمكن خصصتها هي قطاع الخدمات بشرط ان تكون هناك تعديلات أساسية في الأسعار بما يحقق مصلحة الطرفين القطاع الخاص والمستهلكين وفي المقابل تتخلص الدولة من نفقات مالية كبيرة ومن المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع , ولضمان نجاح ذلك لابد من صدور التشريعات المنظمة لبرامج الخصخصة والتي من شأنها منع الاحتكار وتشجيع المنافسة فضلاً عن ضرورة انشاء هيئات رقابية نزيهة لمتابعة اعمال المشروعات التي تمت خصصتها من اجل حماية المستهلك .

ان سبب التركيز على أهمية وضرورة تشجيع خصخصة مشاريع الخدمات يعود الى فشل القطاعات الصناعية غير الاستراتيجية مثل صناعة الغزل والنسيج , صناعة الملابس , الصناعات الكيماوية , الصناعات الغذائية , الصناعات الخفيفة وغيرها العائدة للقطاع العام والخاص من منافسة السلع المستوردة من دول الجوار بسبب تباين الجودة والتكاليف على بالرغم من ردائها قياساً بالسلع الاوربية والأمريكية .

اما في المجال الزراعي فمن الممكن ان يخطو الاقتصاد العراقي فيه خطوات اكبر من خلال دعم القطاع الزراعي الخاص المحلي عن طريق اللجوء الى عمليات الإقراض الزراعي وتوفير المعدات والآلات الزراعية والبذور المحسنة بأسعار مدعومة مع توفير منافذ تسويقية للمحاصيل عن طريق الدولة وخصوصاً المحاصيل الداخلة في المجال الصناعي مثل قصب السكر , الذرة , زهرة الشمس , الطماطة , القطن , الكتان وغيرها والإنتاج الحيواني , حيث يخلق دعم هذه المحاصيل حالة من الروابط الامامية والخلفية بين القطاعين الزراعي والصناعي وستكون هنالك تشابكات قطاعية في عمليات الإنتاج تؤدي الى رفع نسبة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن انها ستعمل على خلق فرص عمل جديدة مما يساعد على حل ظاهرة البطالة وبالتالي معالجة الاختلال في سوق العمل والذي يُعتبر من اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي .

ثانياً : تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية

ان الاقتصاد العراقي لا يمكن له ان ينهض من خلال منظومة بسيطة للمشاريع التي لا تستطيع تحقيق التنمية المستدامة ولهذا فلا بد من اللجوء الى الاستثمارات المحلية والأجنبية شأن العديد من دول العالم مما يستوجب تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات، وهو ما أكدّه التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006. (32)

ان عدم وجود مشروعات استثمارية محلية منافسة للخبرات الأجنبية في المجال النفطي يعني ان قدوم الشركات المستثمرة الأجنبية سوف لا يضر بالقطاع الخاص المحلي لعدم استطاعته الدخول في هذه المشاريع , وتنبع أهمية الاستثمارات الأجنبية لتطوير القطاع النفطي من أن أيّ تحسّن في الطاقة الانتاجية ستعكس بشكل مباشر وغير مباشر على القطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد العراقي المعتمد على النفط , اما في القطاعات الأخرى والتي يستطيع المستثمرون المحليون الاستثمار فيها فقد لا تؤدي الاستثمارات الأجنبية الى توليد قدر كبير من النمو

مثلاً تؤدي إليه الاستثمارات المحلية بسبب ضعف الروابط بين الشركات الأجنبية والاقتصاد المحلي وكنيجة لحرية انتقال وتحويل الإيرادات إلى الوطن الأم للشركات.⁽³³⁾

إن الاستثمار الأجنبي المباشر سيُشكل محوراً مهماً في سياسات الإصلاح الاقتصادي من خلال تنشيط القطاع الصناعي المعتمد على النفط بعد تطوير القدرة الإنتاجية للقطاع النفطي وتحقيق الفوائض المالية في سبيل تنويع الهيكل الإنتاجي ومعالجة بقية الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .

إن مشاركة الشركات الأجنبية ستساعد على إمكانية تطبيق سياسات الإصلاح الفعالة وفي مقدمتها سياسة تنويع الهيكل الإنتاجي .

ثالثاً : اعتماد نموذج اشتراكية السوق

إن النموذج العملي الملائم للاقتصاد العراقي هو نموذج اشتراكية السوق , الذي يُشير إلى الموازنة بين ملكية رأس المال الخاص ونظيره العام وكذلك الموازنة بين رأس المال الوطني ونظيره الأجنبي في صيغته الاستثمارية المختلفة , حيث لا يسمح الوضع الراهن بتمرير الأسعار بشكلها المطلق أو خصخصة قطاع الخدمات الضرورية مثل الماء , الكهرباء من من دون شروط تخدم الصالح العام , إذ لا يسمح مستوى الدخل الفردية لغالبية أفراد المجتمع العراقي بهذا التحول المفاجئ , ولكن من الممكن أن يكون هنالك تحرير تدريجي وانسحاب غير مفاجئ لدور الدولة في تسعير السلع والخدمات من خلال الشروط التي تبرمها مع القطاع الخاص المستثمر في أي قطاع وبما يُبقي الدور الرقابي للدولة قائماً في القطاعات التي تتم خصخصتها , إذ من الصعب الاستفادة من آلية السوق من دون تفعيل لدور الدولة في توفير البنى الأساسية والمتطلبات الرئيسة التي تعمل على سيادة هذه الآليات لتعظيم مزايا السوق.⁽³⁴⁾

الاستنتاجات

1- إن اعتماد العراق على مصدر واحد للتنمية وهو النفط عرّض الاقتصاد إلى الصدمات التي يتعرض لها القطاع النفطي , ومن هنا لا بد لعملية الإصلاح أن تركز على تنويع مصادر النمو من خلال أحداث تحولات في البنية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط وإصلاح وتطوير القطاعات الأخرى والانتقال إلى اقتصاد السوق كآلية يقودها القطاع الخاص ليخفف العبء الملقى على عاتق الحكومة وإسهامه في توفير فرص عمل للعاطلين من خلال المزيد من التنويع للقاعدة الاقتصادية .

2- إن الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي أدت إلى ضعف التنسيق والتشباك في العلاقات الاقتصادية بين قطاعاته المختلفة أي ضالة المساهمة النسبية للقطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي مما انعكس على عدم قدرته على إشباع حاجات الطلب المحلي المتزايد من مختلف أنواع السلع والخدمات .

3- إن توفير حد أدنى من الأمن الداخلي لا يمكن تحقيقه إلا عند توفر حد أدنى من التنمية وتحقيق الأمن هو كفيلاً بتحقيق النمو الاقتصادي في ظل الأموال التي يمتلكها العراق في موازناته السنوية من أجل استثمار الأموال (التي

تنفق لأجل تحقيق الامن) في توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج التي تؤدي الى تراكمات كبيرة في رأس المال وخلق الثروات وهذه بدورها ستؤدي الى نشوء قواعد منتجة متنوعة ومتطورة والى مزيد من تراكم الأموال وانتقالها من جيل الى اخر .

4- ضعف مساهمة الإيرادات غير النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة مما يدل على تخلف الهيكل الانتاجي في الاقتصاد العراقي .

5- ان عملية اصلاح الاقتصاد العراقي يجب ان لا تقتصر على تنويع مصادر الدخل والإنتاج او بنية الناتج المحلي الإجمالي فقط بل تمتد لتشمل اصلاح قطاعات أخرى متعددة الأبعاد لا تركز على بعد واحد من ابعاد التنويع , ويجب ان يتبع عملية التنويع تحقيق هدف النمو الاقتصادي وهو الهدف الذي يؤمل تحقيقه من عملية الإصلاح وهذان الهدفان مرغوبان (**التنويع والنمو الاقتصادي**) ولا يمكن تحقيق احدهما على حساب الآخر .

6- ان عدم تطبيق قوانين الحماية التجارية أدت الى تقليل قدرة المنتجات المحلية على منافسة السلع المستوردة من جهة ومن جهة أخرى تقليل حجم الإيرادات العامة .

التوصيات

1- تنويع الإنتاج في القطاعات الاقتصادية كافة وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل للتقليل من الاعتماد شبه الكلي على قطاع النفط وهذا يتطلب احداث تغييرات مهمة في هيكل الاقتصاد العراقي نحو تنويع مصادر الإنتاج والدخل وإصلاح الجهاز الإنتاجي من اجل القضاء على الاختلالات الهيكلية وبالتالي احداث معدلات نمو مهمة في الاقتصاد .

2- تقليل الانفاق العام وترشيد بنوده ومعالجة الهدر مدعوماً بزيادة حجم الضرائب يساهم في انعاش الموازنة وإصلاح أوضاعها , مع تبني سياسات الغاء الدعم عن الخدمات الحكومية لرفع أسعارها بما يتناسب مع تكاليفها الحقيقية , تخفيض حجم الانفاق الأمني من دون ان يلحق اضراراً بأمن وسلامة الدولة العراقية على ان يصاحب هذه الإجراءات توجيه الموارد نحو القطاعات التي تدعم النشاطات الإنتاجية مثل قطاع التعليم والبحث العلمي والصحة والإسكان والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية.

3- أن عملية التحول من الاقتصاد المعتمد على قطاع النفط الى قطاعات أخرى مهمة كالزراعة والصناعة التحويلية والخدمات والسياحة باتت من مقومات اصلاحه , لان هذا الانتقال يؤدي الى خلق فرص عمل ويساهم في تقليل نسب البطالة فضلاً عن خلق منتجات جديدة يمكن الاستفادة منها في تنويع مصادر الإنتاج والدخل وخلق روابط امامية وخلفية بين قطاعاته المختلفة.

4- تنمية القطاعات غير النفطية القادرة على جعل الاقتصاد العراقي أكثر مرونة وتقليل الاعتماد على مصدر وحيد للإيرادات , والسعي نحو ملء فجوة تمويل التنمية من خلال توسيع دور القطاع الخاص ليكون له دوراً أكبر في

النشاط الاقتصادي وقدرته على بناء مشاريع إنتاجية لتنمية الصادرات غير النفطية لتنويع مصادر الدخل وترشيد الانفاق العام.

5- تنويع حصة الإيرادات غير النفطية وترشيد الانفاق العام مع زيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالعليم والصحة للارتقاء بالعنصر البشري.

6- السعي الى تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وزيادة النفقات الاستثمارية لغرض التوسع في عملية الاعمار وتطوير البنى التحتية.

الهوامش

- 1- مصطفى محمد عبد الله , التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية , ط1 دار دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2009, ص31.
- 2- محمد محسن ديبوب , المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة . مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية . سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد 28, العدد 2 , دمشق, 2006, ص98.
- 3- مشروع قانون الإصلاح الاقتصادي الاتحادي لسنة 2013 , الفصل الأول , المادة الأولى .
- 4- احسان خضير , برامج الإصلاح وتقييمها , المعهد العربي للتخطيط , الكويت , 2002 , ص 1-9 .
- 5 - منار محمد الرشواني , الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي , المعهد العربي للتخطيط , الكويت , 2003 , ص11-12.
- 6- سامال مجيد فرج , وزير التخطيط العراقي , هيئة التخطيط الاقتصادي , (نماذج صندوق النقد الدولي لتوجيه السياسات الاقتصادية في البلدان المقترضة) , دراسة اقتصادية , 1989 , ص 8 .
- 7- ناهدة عزيز مجيد الخفاجي , اتجاهات توظيف الديون في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية , رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , 2005 , ص 20 .
- 8 -عمار عبد الجبار طه , التضخم في الاقتصاد العراقي , ورقة بحثية قدمت الى اعمال ندوة التضخم , مجلة الإصلاح الاقتصادي , العدد 3 , 2006, ص31.
- 9 -وفاء جعفر المهداوي , القاعدة الاقتصادية لاستراتيجية التحول الى اقتصاد السوق , كلية الإدارة والاقتصاد , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , المجلد 3 , العدد 8 , 2005 , ص 30 .
- 10-محمد جبار جاسم , بحث بعنوان (التغيرات الهيكلية والتكيف الاقتصادي في اليمن) , جامعة عدن , 2006 , ص 94 .
- 11-سالم توفيق النجفي , سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي , بيت الحكمة , بغداد , 2002 , ص 21 .
- 12-عبد الخالق بو عتروس , الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية , حالة الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير , جامعة منتوري قسنطينة , الجزائر , 2007 , ص 122 .
- 13-حميدة شاكر مسلم , اتجاهات التغيرات الهيكلية في اقتصاديات التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام السوق للمدة (1990-2004) , أطروحة دكتوراه قدمت الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , 2007 , ص 107 .
- 14-صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد , أبو ظبي , 2004 و 2014 , ص 394 .

- 15-محمد موسى خليل , الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات العربية ومدى معالجتها بالتنمية التكاملية العربية (1994-2001) , أطروحة دكتوراه , كلية الإدارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , 2004 , ص52 .
- 16-جودة عبد الخالق , الاقتصاد الدولي – من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافئ , ط2 , دار النهضة العربية , القاهرة , 1986,ص134.
- 17-كامل بكري , الاقتصاد الدولي , الدار الجامعية للنشر , بيروت , 1988 , ص156 .
- 18-الاطار العام لخطة التنمية الوطنية لعام 2015.
- 19-نفس المصدر السابق.
- 20-جريدة الصباح , تصريح صحفي لوزير العمل والشؤون الاجتماعية محمد شياع السوداني بتاريخ 2015/3/1.
- * بينما أعلنت وزارة التخطيط في تموز 2014 ان نسبة البطالة في العراق 16% (نفس المصدر).
- 2 – www.iraqhurr.org/a/27159665.html.
- 3 – www.raseef22.com/economy/2015/05/01/Iraqi-unemployment-crisis-public-sector/2015/01.
- 1- www.rudaw.net/Arabic/business/15082017.
- 24-البيان الصادر في ختام بعثة صندوق النقد الدولي المغينة بالعراق , عمان 5-17 / 2017/3 .
- 25-سمير النصيري , منهجية الإصلاح الاقتصادي والمصرفي في العراق , رابطة المصارف والاسيماالعراقية , بغداد , 2017 , ص18 .
- 26-الأمم المتحدة , لجنة التخطيط الإنمائي , الدورة 31 , 1997 , ص71
- 27- عبد الرحيم مكطوف , الإصلاح الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية , اطروحة دكتوراه , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , بغداد , 2009 , ص77-78.
- 28-استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق 2014-2030 , جمهورية العراق , مجلس الوزراء , هيئة المستشارين , بغداد , نيسان 2014 .
- 29-المصدر السابق.
- 30-حسين ديكان درويش , اثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في رفع مقدرة الاقتصاد العراقي , مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة القادسية , المجلد 15 , العدد 1 لسنة 2008 , ص242 .
- 31-هناء عبد الحسين , الخصخصة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي , الندوة السادسة في سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات , جامعة بغداد , كلية الإدارة والاقتصاد , 2005 , ص117 .
- 32-جريدة الوقائع العراقية , قانون رقم 50 لسنة 2015 , التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 , بغداد , العدد 4393 في 2016/1/4 .
- 33-عبد الجليل زيد مرهون , نطف العراق وفرص الدور التنموي , من موقع شبكة الانترنت : www.writers.alriyath.comsa/k Page. Php.
- 34-يوسف حمد الابراهيم , اصلاح الخل الإنتاجي بدول مجلس التعاون , موقع الانترنت : www.aljazeera.net/nr/exeres/1371b277-7cb1.

المصادر

أ. الكتب

1. احسان خضير , برامج الإصلاح وتقييمها , المعهد العربي للتخطيط , الكويت , 2002 , ص1-9.
2. جودة عبد الخالق , الاقتصاد الدولي – من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافئ , ط2 , دار النهضة العربية , القاهرة , 1986.

3. سالم توفيق النجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002.
 4. سمير نصري ، منهجية الإصلاح الاقتصادي والمصرفي في العراق ، رابطة المصارف والاسيما العراقية ، بغداد ، 2017.
 5. كامل بكري ، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للنشر ، بيروت ، 1988 ، ص156.
 6. مصطفى محمد عبد الله ، التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية ، ط1 ، دار دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009.
 7. منار محمد الرشواني ، الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2003.
- ب. النشرات والدوريات والمقابلات**
8. استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق 2014-2030 ، جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، هيئة المستشارين ، نيسان 2014.
 9. الامم المتحدة ، لجنة التخطيط الانمائي ، الدورة ، 31 ، 1997.
 10. البيان الصادر في ختام بعثة صندوق النقد الدولي المُعينة بالعراق ، عمان ، 5-17/3/2017.
 11. الاطار العام لخطة التنمية الوطنية لعام 2015.
 12. جريدة الصباح الجديد ، تصريح لوزير العمل والشؤون الاجتماعية محمد شياع السوداني بتاريخ 2015/3/1.
 13. جريدة الوقائع العراقية ، قانون رقم 50 لسنة 2015 ، التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ، بغداد ، العدد 4393 في 2016/1/4.
 14. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ابو ظبي ، 2004 و 2014.
 15. مشروع قانون اصلاح الاقتصادي الاتحادي لسنة 2013 ، الفصل الاول ، المادة الاولى.

ج. البحوث والدراسات

16. باسل البستاني ، العولمة تجليات ظاهرة أم افرازات نظام ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 36 ، 2006.
17. حسين ديكان درويش ، أثر سياسات اصلاح الاقتصادي في رفع مقدرة الاقتصاد العراقي ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، المجلد 15 ، العدد 1 لسنة 2008.

18. حمدي شاكور مسلم ، اتجاهات التغيرات الهيكلية في اقتصاديات التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام السوق للمدة (1990-2004) ، اطروحة دكتوراه قدمت الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2007 .
19. سامال مجيد فرج ، وزير التخطيط العراقي السابق ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، (نماذج صندوق النقد الدولي لتوجيه السياسات الاقتصادية في البلدان المقترضة) ، دراسة اقتصادية ، 1989 .
20. عبد الخالق بو عتروس ، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في البلاد العربية (حالة الجزائر) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير ، جامعة منتوري ، قسنطينية ، الجزائر ، 2007 .
21. عبد الرحيم مكطوف ، الاصلاح الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2009 .
22. عمار عبد الجبار طه ، التضخم في الاقتصاد العراقي ، ورقة بحثية قدمت الى ندوة التضخم ، مجلة الاصلاح الاقتصادي ، العدد 3 ، 2006 .
23. محمد جبار جاسم ، بحث بعنوان (التغيرات الهيكلية والتكيف الاقتصادي في اليمن) ، جامعة عدن ، 2006 .
24. محمد محسن ديوب ، المتطلبات الاساسية لنجاح برنامج الخصخصة ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد 2 ، دمشق ، 2006 .
25. محمد موسى خليل ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات العربية ومدى معالجتها بالتنمية التكاملية العربية (1994-2001) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2004 .
26. ناهدة عزيز مجيد الخفاجي ، اتجاهات توظيف الديون في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير قدمت الى كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2005 .
27. هناء عبد الحسين ، الخصخصة وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي ، الندوة السادسة في سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2005 .
28. وفاء جعفر المهدي ، القاعدة الاقتصادية لاستراتيجية التحول الى اقتصاد السوق ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 3 ، العدد 8 ، 2005 .

د. المرجع الالكتروني

29. عبد الجليل زيد مرهون ، نفط العراق وفرص الدور التنموي من موقع شبكة الانترنت:
www.writers.alriyath.com.sa/kpage.php.
30. يوسف حمد الابراهيم ، اصلاح الخلل الانتاجي بدول مجلس التعاون من موقع شبكة الانترنت:
www.aljazeera.net/nr/exeres/1371B277_7CB1.
31. www.iraqhurr.org/a/27159665.html.

32. www.raseef22.com/economy/2015/05/01/Iraqi-unemployment-crisis-public-sector/2015/01.

33. www.rudaw.net/arabic/business/15082017